٣ = سيكولوجية

الارشاد الاجتماعي

على أي أساس ينبغي أن تقوم ؟

ب — الدراسة الاجتماعية المقارنة

كان تيار النشاط الفكري العام محصوراً حتى عهد قريب في نطاق السياسة المطبوعة بطابع الجدل الحزبي المنطرّف الذي يضلّل ويؤذي أكثر مما يهدي ، وينعم ، ولم تكن قضية الوطن الكبرى ، وهي لا تزال بحق مشكلة المشاكل عندنا ، لتأخذ بنصيب من العناية الجدية يصرف إلى غيرها من المشكلات الاجتماعية الدقيقة التي بدأت طلائعها تلوح في أفق المجتمع المصري الحديث ، وتشغل بال بعيدي النظر من الكتّاب والباحثين من الوطنيين والأجانب على السواء .

ولقد قلّ الرأي العام المصري ، نتيجة لهذا التجاهل المعيب الذي منيت به مشكلاته الاجتماعية زمناً مديداً ، قاصراً عن إدراك كثير من حقائق التطوّر الاجتماعي الذي بدأ يفعل فعله في بيئتنا القومية منذ فجر ثورتها الوطنية الكبرى عام ١٩١٩ ، وكما عجز الكثيرون من قادة فكره ، مع الأسف الشديد ، عن التوفر الجدي على بحث أهم المشكلات الاجتماعية ودراستها الحديثة ، وإعطائها ما تستحقه المسألة السياسية من عناية ودراية حتى تتعادل « القيمتان » السياسية والاجتماعية لنهضتنا الحديثة في نظر المستنيرين ، بل وأبناء المستنيرين من أبناء الشعب .

ومن البداهة المقرّرة في علم الاجتماع ، الذي تطوّر تطوراً رائعاً في العقود الخمسة الأخيرة ، أن القوة المحرّكة للنهضات السياسية في الشعوب المتخلّفة تستمدّ في مفجار الكفاية الذاتية — هذه الكفاية التي تعد الركيزة الأولى في صرح الاستقلال السياسي والاقتصادي معاً — هي قوة الإنشاء الاجتماعي Forces of Social Reconstruction وأعني بها قدرة

« الوعي الجمعي » في الشعب ، باعتبار هذا الوعي المقياس الصادق لقوة تضامنه وحيويته ، على جعل مجتمعه على الدوام مجتمعاً متحرّكاً Société Mobile لا مجتمعاً جامداً أو متخلفاً immobile عن مواكب غيره من المجتمعات ذات الطاقة الانتاجية النامية

ولا نكران في أن مجتمعنا المصري بظروفه الراهنة لا يزال تعوزه الى حدّ بعيد هذه القوة الانفعالية الخلاّقة ، في ناحيتيه المادية والمعنوية على حدّ سواء . والواقع أنه كان من جراء حاجتنا الى بعث هذه القوة في كيان مجتمعنا الذي ما زال يجتاز فترة انتقاله ، أن ظلت غالبيتنا لا تستطيع أن تفهم من مدلول كلمة « الاصلاح الاجتماعي » أكثر من مجرد أمانيّ مريضة وأحلام وتصوّرات لا يزال يرتسم أمام الأحداث المتعاقبة حتى يتلاشى من مخيّلاتهم المكدودة ، على حين يذهب فريق آخر مذهباً متطرّفاً يجعله لا يفهم من معاني الإصلاح الاجتماعي غير الصور الهدّامة والأوضاع الشاذة التي لا يمكن أن تستقيم مع مقوّماتنا أو صوروثات بيئتنا الشرقية وظروفها الخاصة .

وكم يؤلمنا أن نقول ، ونحن آمنون من أن نتهم بالمبالغة ، إن عيب الارتجال إذا قُدّر له أن يبرز بصورة ملموسة في أية ناحية من نواحي سياستنا العامة ، فانه لن يكون أقرى بروزاً أو أبين ظهوراً منه في سياسة الاصلاح الاجتماعي التي نُسدي فيها القول ونعيده في الأحاديث المستفيضة والخطب الرنانة المنمقة ، دون أن نضع لأنفسنا حتى اليوم برنامجاً واضحاً محدّد الأهداف رسوم خطى التنفيذ ، مطابقاً ، ما استطعنا سبيلاً الى المطابقة ، لظروفنا الاقتصادية والاجتماعية ومخاصة في خلال هذه الفترة الانتقالية الدقيقة التي نجتازها اليوم .

ولا يحسبنّ أحد أن مبادرتنا الى تقليد مشروعات السنوات أخيراً يُعد بداية عهد جديد للتنظيم العلمي لجهود الاصلاح الاجتماعي المبعثرة والتنسيق الفني لمشروعات الانشاء والانتاج لرفع مستوى الطبقات الدنيا ، بل إن الحقيقة التي لا تكاد تخفى مراراتها علينا جميعاً ، هي أننا حتى في هذا التقليد الجديد ارتجاليون أكثر منا سياسيين مجرّبين أو مدبّرين فنيين لا يعوزهم الالمام والبصر بنهايات كل مشروع ولا تنقصهم القدرة على التقدير السليم للنتائج والمعقّبات الى الحدّ الذي يجعلنا لا نخطو خطوة واحدة ما لم نوقن أننا سنكون في الاتجاه

السليم ، حتى لا نتكبد — كما يحدث غالباً — من الجهود المضنية والنفقات الطائلة ، مالا يكاد يجدي أو يُثمر

وليس النقص هنا نقص أموال يمكن تدبيرها أو أيدٍ عاملة وسواعد منفذة يستطاع تكتيلها وحشدها بقدر ما هو نقص بيّن في الدراسات المنظمة والجهود المنسقة والفنيين الذين لهم خبرة سابقة بتفاصيل كل مشروع وقدرة على الالمام بعناصره من النواحي الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، بل والنفسية أيضاً !

والحق الذي لا نستطيع نكرانه أن الدراسات الاجتماعية بالمعنى العلمي المفهوم في بلدان الغرب وأوساطه الثقافية ، لا تكاد تحس لها أثراً في حياتنا عامة ، هذا إن لم تكن في حكم المعدومة أصلاً ، والدليل على ذلك هذه النزعة الارتجالية المسيئة التي كادت تصبح من أبرز سمات الحياة العامة عندنا .

وقد تكون ثمة دراسات واسعة مشبعة وتقارير وافية منهجية ، تتمخض عنها لجان هنا ولجان هناك ، ولكن الوضع هنا ليس وضع مقدار وكم ، بل وضع نهج وكيف ، وليس كذلك وضع سياسة حزبية معينة تقضي عليها سياسة حزبية معارضة ، بقدر ما هو وضع سياسة قومية عامة تملي أسسها وقواعدها التي لا خلاف عليها فوق جميع الأهواء والاختلافات .

وإلا فأين معاهد البحث الاجتماعي الفني عندنا ، بل أين خبراؤه وإخصائيوه ؟

أو أين الدراسات الجامعية العالية في هذا الحقل الخصب والمجال الرحب ، بل أين مراكز التجارب الفنية والعملية التي تجري على الدوام في محيط البيئتين الريفية والمدنية لتكون نتائج هذه التجارب نواة صالحة لسياسات انشائية ناجحة ومشروعات عمرانية لا يقدر لها الاخفاق والفشل ؟

وأخيراً وليس آخراً ، أين الاحصائيات التحليلية الدورية التي تتناول شتى تفاصيل الحياة الاجتماعية وسائر صورها وأوضاعها لتعطي للباحث الاجتماعي جزءاً كبيراً من المادة الأولية التي ستكون قوام بحثه في الحالات الاجتماعية المختلفة وهو بسبيل تقصيه لعللها الخفية وأسبابها المطوية في تضاعيف عديد من تلك المظاهر الخارجية التي تخدع غالباً ولا تصدق الا قليلاً

وهكذا يبحث بنا جيل التساؤل لنا تكشف الاجابات المتناقضة الا عن حقائق مرّة مؤسفة أو أوضاع ومظاهر «مظهرية» كاذبة !

ومن هنا البحث على المرارة والأسف من أن نعلم أن من أهم المعوقات التي قد تحول فترة من الزمن دون توافر المراكز الاجتماعية في قرى المملكة المصرية فضلاً عن إنشاء هذه المراكز نفورها المرجوّة في تحقيق الاصلاح الاجتماعي في الريف هو عدم توافر الاخصائيين الاجتماعيين الجديرين بهذا اللقب أو المتخصصين في فن الارشاد الاجتماعي من الناحيتين النظرية والعملية على غرار ما نفهم من هذا الفن وطبقاً لما تحقق منه في مجتمعات الغرب التي سبقتنا أشواطاً بعيدة جداً في مجال الخدمة الاجتماعية Social Work ووقفت الى حدّ بعيد في تحقيق أهدافها الانسانية الرائعة ؟

وفي الوقت الذي نجد بلاداً كالولايات المتحدة الأمريكية تفيض في سعتها بمعاهد البحث الاجتماعي ومراكز الدراسات المقارنة في مشكلات الحضارة الآلية وما خلفته من آثار في محيط المجتمع والأسرة ، بل في الوقت الذي تخصص الجامعات فيها على اختلاف أساليبها ومناهجها في الدرس والبحث ، أموالاً طائلة وجوائز قيّمة لموالاة البحوث المستفيضة والتجارب الواسعة في هذا النطاق الخيري ، نجد بلادنا على سعتها وعلى تدفقاتها الى البحوث الاجتماعية وعلى أخذها بحظ وافر من التعليم الجامعي الحديث ، وعلى قيام الجمعيات العلمية في ربوعها ، لا تكاد تفرغ من الجهود العلمية والعملية لهذه الناحية ، الا أهونها وأتفهها ولا تخصص من الأموال للنفقة على هذه البحوث إلا أقلها وأسأمها !

وإني إذ أكتب الآن هذه السطور أجد بين يدي وأمامي على مكتبي مجموعة مختارة من أروع وأمتن البحوث والدراسات الجامعية في شتى موضوعات الاجتماع والاقتصاد .

فهذا بحث ضاف لجامعة «مينيزوتا» عن مشكلة البطالة يمتاز بنزعته العملية ومشوراته ونصائحه التطبيقية ، وقد توفر عليه نخبة من أساتذتها الأجلاء الذين تطوعوا لهذه الدراسة الشاقة حينما اشتد عصف الأزمة العالمية خلال أعوام ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ بالمؤسسات المالية والصناعية الكبرى في أمريكا مما كاد يهدد مركز البلاد الاقتصادي .

وهذا بحث مقارن جامع لجامعة وسكانسون في مشكلات الغربة والتأقلم في عهد الإعلام

الاقتصادي وسيطرة الآلة ، وتلك دراسة علمية تطبيقية رائعة لجماعة من أساتذة جامعة « نورث كارولينا » من مشكلة « اليوجينية Eugenics » وأعني بها تحسين النسل بطريق التعقيم .

والحق كان هذا البحث من أهم البحوث التي استندت إليها تشريعات عدة ولايات أمريكية صدرت لتحقيق هذه الفكرة الجديدة وتطبيق مشروعات هذا الاصلاح الاجتماعي الكبير فيها .

وثمة بحث طريف آخر مدعم بالاحصائيات الدقيقة والملاحظات العلمية العائدة للاستاذة « ماري فرامبتون » بجامعة هارفارد عالجت فيه مشكلة من أعقد مشكلات المجتمع الحديث وأعني بها علاقات الاتصال وعوامل التفاعل الدائم بين بيئة الحضر وبيئة الريف ، وأثر ذلك كله في تدرج النسب المئوية لهجرة السكان من إحدى البيئتين إلى البيئة الأخرى ، وأثره أيضاً في مشكلة التعطل الدائمة والمؤقتة ، ثم كيفية تمهيد وخلق فرص العمل بوضع ميزان دقيق عادل لتنظيم الهجرة بينهما .

وغير هذا وذاك دراسات ودراسات لمعاهد وهيئات كانت ولا تزال عمدة السلطات الحكومية والمجالس التشريعية فيما تقوم به من مشروعات كبيرة وتشريعات سديدة في ميدان الإصلاح الاجتماعي الذي فتر في هذه البلاد فترات رائعة خليقة بأن تحتذى حسناتها من جانب البلاد التي لا تزال متخلفة إلى حدٍّ بعيد في هذا الميدان .

أما مجالي الاصلاح الاجتماعي في انجلترا ودول شماليّ أوربا ، كدانمركة وسويد ونروج وغيرها ، فحدّث عنه ولا حرج ...

فاذا نحن واجدون عندنا في مصر من مثل هذه الدراسات والبحوث ، وماذا أعددناه من جهود كثير من الهيئات والجمعيات العلمية في ميدان تعد الخدمة فيه من أهم أركان ومقومات المجتمع القويّ السليم ؟

اللهمّ لا شيء يعتد به من الناحيتين العلمية والتطبيقية فيما خلا نتفاً ضئيلة لا تكاد تغني أو تسمن من جوع ، تتحدث عن جهود فردية مبعثرة تذهب كما قلنا سرحةً في واد ! ...

إننا إذن جدُّ فقراء في محصول هذه البحوث الاجتماعية العلمية ودراساتها التطبيقية

المقارنة التي تكوّن بحق « الوعي الجمعي » المرهق عند عامة أفراد الشعب .

نعم إن مشكلاتنا الاجتماعية في الريف ما تزال تنتظر بحوثاً أوفى وأكمل من الناحيتين الاجتماعية والمالية عن مسائل الغذاء الصحي والمسكن الملائم والملبس المناسب والحرفة المربحة كما لا تزال تنتظر دراسة أوفى لتدبير طرق الوقاية الميسورة من غوائل الأوبئة المتوطنة والعارضة التي تجد من بيئة الريف الفقيرة الجاهلة مرعىً خصيباً تعيث فساداً فيه أياماً وشهوراً ! ..

وثمة مجال النشاط التعاوني في شتى نواحي الحياة في القرية وهو النشاط الذي عليه المعول الأكبر في رفع مستوى الحياة فيها . أين دراساته التطبيقية وبحوثه العملية وإحصائياته البيانية ؟

كذلك الحال في مشكلات الأسرة ، مع ملاحظة الفوارق المادية والثقافية والنفسية بين حالة الأسرة في المدينة وحالتها في القرية الريفية المحدودة الموارد والأساليب . أين البحوث والاحصائيات الدقيقة المنتظمة عن كل ما يتعلق بموضوع الطفولة ، وما يتصل بمشكلتي الزواج والطلاق إلى جانب التحليل العملي لمظاهر ونتائج العيوب الخلقية المتوطنة في بيئات الأسر ، وبخاصة في الحواضر والمدن ، تلك العيوب التي تعد معاول هدم وتخريب في كيان المجتمع ؟

إذن لا بدّ من إعداد العدة لهذا كله وتنظيمه التنظيم الذي يكفل إبناء الثمرة المرجوّة من ورائه ، في سبيل إصلاح المجتمع المصري ريفه وحضره ورفع مستوى طبقاته ، وتقريب الفوارق البعيدة التي تفصل اليوم بينها وتحول دون تنمية روح العدالة الاجتماعية أفرادها لنجعل مبدأها هو الأعلى دائماً وهو الأولى باستهدافه في شتى محاولتنا للانشاء والاصلاح والترميم .

إن أول ما يجب أن نعني به إذن هو تأصيل الدراسات الاجتماعية للقارنة في بعض بيئات البحث الاجتماعي العلمي في مصر ثم العمل بغير تريّث أو وناء على إعداد الاخصائي الاجتماعي وكذلك المرشد الاجتماعي الذين يكون في مكنتهما فهم رسالة الاصلاح والارشاد على حقيقتها والنهوض بعبء الدعاية الاجتماعية المنتجة في شتى البيئات والأوساط . وليكن

في علمنا جميعاً وعلم المعنيين بهذه الشؤون خاصة سواء كانوا من رجال السياسة أو من أعضاء البرلمان أو من رجال القانون والتشريع أو من كتّاب الدراسات الاجتماعية المختلفة . أنه بغير الاخصائي الاجتماعي الكفء أو بغير المرشد الاجتماعي المجرّب لن تقوم الخدمة الاجتماعية أو للارشاد الاجتماعي في مصر قائمة .

والحق أن الغرض المقصود من العناية بأمر هذه الدراسات والبحوث الاجتماعية هو تزويد الاخصائي الاجتماعي ، الذي سيكون نواة المراكز الاجتماعية في الريف ، وكذلك المرشد الاجتماعي الذي سيكون لسان حال الاصلاح عامة سواء في الحضر أم الريف ، بخلاصات وافية من هذه الدراسات فضلاً عن أنه سيكون من المشاركين بصورة إيجابية فيها . ولتحقيق هذا الغرض الكبير اقترح الاقتراحات الآتية :

١ — توسيع اختصاص مدارس الخدمة الاجتماعية وإفساح المجال فيها أمام الدراسات والبحوث الاجتماعية المقارنة من الوجهتين النظرية والعملية ، ومنح إجازات فنية لمكافأة البحوث التي استكملت عناصر البحث العلمي السديد . على أن تُعد هذه المدارس للمعونة المالية التي تكفي لامدادها على القيام بوظيفتها الأولى في الاعداد لممارسة الخدمة الاجتماعية .

٢ — يُراعى من الآن فصاعداً أن يكون اختيار من يتولون مهمة الارشاد الاجتماعي أو من يشغلون وظيفة الاخصائي الاجتماعي في المراكز الاجتماعية المزمع تعميمها في أنحاء الريف ، محصوراً في ذوي الاستعداد الخاص من خريجي قسم الاجتماع بكليات الآداب بالجامعات المصرية ، على شريطة تدعيم مناهج هذه الأقسام وإقامتها على أسس فنية وعملية الى جانب الاسس النظرية والفلسفية التي تطبع مناهجها الدراسية حتى اليوم ، وفي خريجي مدارس الخدمة الاجتماعية ومن كانوا حاصلين من جامعات الغرب على شهادات معادلة لشهادات هذه المعاهد والكليات . وبهذا وحده نعوّض من فقر قسم الارشاد الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية في الكفايات التي تستطيع أن تضطلع بعبء هذه المهمة وأن تنجح فيها .

٣ — يُنشأ مكتب البحث الفني ، بإدارة البحوث الفنية والتشريع ، من رقدته ، وذلك بتزويده بمكتبة عامرة وبقسم فني للاحصاء الحديث وبكفايات تكفل على عمل دراسات

اجتماعية منظمة لمشكلات المجتمع المصري لتكون نبراساً لوزارة الشؤون الاجتماعية وللاعضاء البرلمان عند تحضير مشروع معين أو رسم برنامج منظم من برامج السنوات مع ضرورة عقد صلات قوية بين هذا المكتب الفني وبين مختلف الهيئات والجمعيات والمعاهد التي تقوم بعمل أبحاث مشابهة وتضطلع من جانبها بنفس هذه المهمة ، وذلك بقصد التعاون العام على انجاح كل مشروع من مشروعات الاصلاح .

٤ — تأليف لجنة دائمة ، على أن تحرر تحريراً كاملاً من شتى سجلات « الروتين الحكومي » يكون قوامها أعضاء عاملين يمثلون وزارات الشؤون الاجتماعية والمالية والعدل والصحة والزراعة ، ومعهم أعضاء آخرون لتمثيل اللجان البرلمانية لهذه الوزارات ، وتكون اجتماعات هذه اللجنة بصفة دورية منتظمة لبحث كل مشروع هام من مشروعات الاصلاح الاجتماعي والعمل على اخراجه الى حيز التنفيذ العملي ، بعد الاقتناع بسلامة أسسه وصحة أهدافه مع تولي هذه اللجنة وضع سياسة ثابتة تقسم على سنوات ، لتحقيق شتى نواحي الاصلاح في هذا الميدان حتى لا تجيء الجهود الحكومية ثمرة ارتجال معيب .

٥ — يجب أن تعني وزارة الشؤون الاجتماعية بارسال بعوث سنوية الى البلدان التي ازدهرت فيها مشروعات الخدمة الاجتماعية ، لاعداد لجنة صالحة من الاخصائيين والمرشدين الاجتماعيين ليكونوا نواة البرامج الاصلاحية الكبرى المزمع القيام بها خلال السنوات القادمة . وكم يؤسفنا أن تكون وزارة الشؤون الاجتماعية هي أقل وزارات الدولة اهتماماً بهذا الموضوع الكبير رغم ضخامة العبء الملقى على عاتقها ولو أنها بدأت تنشط أخيراً بإيفاد مبعوثين لتحقيق هذا الغرض .

وإذا كنت لم أفصّل بطريقة علمية بحتة عناصر الدراسة الاجتماعية المقارنة فلأن ذلك متروك أمره الى طريقة كل هيئة أو منهج كل معهد في إعداد الدراسات والبحوث ولكل أسلوبه كما لا يخفى في تجميع عناصر الدراسة واختيار موضوعاتها وتنظيم مراجعها وتجاربها وليس من العلم في شيء فرض منهج واحد لا يتغير بتغير الموضوع أو البيئة أو حالة الافراد النفسية وتفاوت ظروفهم الاقتصادية والتعليمية وتباين استعداداتهم تبعاً لذلك لتقبل كل إصلاح جديد .

جمال الدين صبري

رئيس قسم الارشاد الاجتماعي بوزارة الشؤون

(البحث صة)